

حضرة النائب ميخائيل إيتان،
رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء،
الكنيست

الموضوع: دعوتكم لنا للمشاركة في جلسات لجنة الدستور واللوبي لتعزيز الديمقراطية

تحية وبعد،

نشكرك على دعوتنا لحضور الجلسات، ولكننا، للأسف، لن نستطيع المشاركة في الجلسات المتعلقة بـ"توضيح المبادئ الأساسية في الدستور". نحن نرى أن عملية دستورية، والتي من خلالها يسنّ دستور لدولة، هي فرصة هامة لتوضيح كل القضايا الأساسية الخلافية، وللشروع في مفاوضات جديّة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية حول هوية الدولة وجوهرها وطابعها. ومن دواعي الأسف ألا تجسد العملية التي دعينا إليها هذه الفرصة لسببين مركزيين: إطار المداولات والعملية الاجرائية التي تجري فيها هذه المداولات. سنوضح هذه الأسباب بمزيد من التفصيل، في السطور التالية من رسالتنا هذه.

إطار المداولات: يهودية الدولة

1. إننا لا نرى أي استعداد من قبل الأغلبية اليهودية لمناقشة متجددة حول تعريف الدولة كـ"دولة يهودية وديموقراطية". النقاش حول الدستور والعملية الدستورية الحالية ينطلقان من الفرضية أن كون الدولة "يهودية وديموقراطية" هو معطى مفروغ منه. ونحن نرى ذلك في بروتوكولات جلسات لجنة الدستور وكذلك في جلسات المعهد الاسرائيلي للديموقراطية (مثلما هو الأمر في مسودة الدستور التي أعدها المعهد). كما رأينا ذلك في الجلسة التي اشتركنا بها يوم 14 آذار 2005. ففي تلك الجلسة كان جواب كثير من الحضور على سؤالنا: "هل هناك مجال للحديث في هذا الموضوع؟"، جوابًا سلبيًا.

2. مداولات من هذا النوع تستوجب النظر إلى الماضي وكذلك إلى المستقبل. في رأينا، تجاهل السياق التاريخي الذي نشأت فيه الدولة (الغبين، والطردي، وهدم القرى العربية، وخلق أعداد هائلة من اللاجئين، وما إلى ذلك)، وتجاهل طريقة تعامل الدولة مع الأقلية العربية على مدى السنوات (تمييز في كل مجالات الحياة، ومنع عودة المهجرين -اللاجئين الداخليين- إلى قراهم، ومصادرة متواصلة للأراضي التي تملكها الأقلية، وما إلى ذلك)، لن يؤدي إلى حلّ المشاكل والتوتر القائمة في أساس المجتمع والدولة في إسرائيل. تجاهل هذه المشاكل وهذا السياق سيؤدي فقط إلى تصعيد المشاكل

والتوتر. على النظرة إلى المستقبل أن تأخذ بالحسبان الطرق اللازمة لتصحيح الغبن التاريخي ومنع تكراره في المستقبل.

3. تفاوض من هذا القبيل يستوجب الوصول إلى نمط حياة مشترك ومتفق عليه من قبل الطرفين. لقد قامت دولة إسرائيل بالقوة كدولة يهودية وفرضت نفسها كدولة يهودية، على مدى السنوات، على الأقلية العربية. الأقلية العربية لا تستطيع أن تعترف بالدولة كدولة يهودية (أي كنتيجة المشروع الصهيوني). لذلك يجب النظر مجددًا في الإطار المشترك الذي يمكن للمجموعتين أن تعيشا فيه مع احترام حقوقهما وبدون إملاءات. فقط إطار من هذا النوع يستطيع أن يكون بؤرة لانتماء ولتمائل جميع المواطنين وأن يضمن المساواة.

4. في مثل هذا الوضع تتحول دعوتنا لحضور هذه الجلسات إلى رمزية وعديمة الأهمية. فالقضية الأساسية في نظرنا، وهي يهودية الدولة، مطروحة كبدئية غير مفتوحة للنقاش، في حين أننا ندعى إلى المشاركة في مناقشة التفاصيل. ولكننا نعلم جميعًا، مع الاحترام للتفاصيل، أن الأمر المهم حقًا، وما يقرر في نهاية الأمر، هو الإطار لا التفاصيل. مجرد دعوتنا، كعرب، للحديث عن التفاصيل، لا عن الإطار، هو دليل إضافي على المكانة المتدنية المعدة للعرب في الدولة، إن كان ذلك عن طريق دستور أو بطرق أخرى.

العملية الدستورية، بشكل عام، والجلسات المشتركة للجنة الدستور واللوبي، بشكل خاص

5. لقد اعترضنا أيضًا أمامكم، في الجلسة التي شاركنا بها، على العملية الاجرائية التي اخترتم انتهاجها. نحن نعتقد أن الاجراء الذي يعتمد على طغيان الأغلبية هو ليس إجراءً لائقًا، وهو غير ديمقراطي وغير شرعي. هناك أهمية كبيرة للتباحث بصدد القضايا الخلافية في المجتمعات المتصدعة. على هذا التباحث أن يجري أولاً في نطاق كل مجموعة من طرفي الشرخ (أي الأغلبية والأقلية) على حدة، وبعد ذلك يجري التفاوض بين كلتا المجموعتين (من خلال النخب فيهما: القيادة السياسية، والنخبة المثقفة، والمجتمع المدني). بدون إجراء من هذا القبيل لا يوجد معنى (تمثيلي) لمشاركة أفراد عرب مثلنا في جلساتكم. هذا هو الخلل الأساسي الذي نراه في الإجراء.

6. بالإضافة إلى ذلك، فوجدنا عندما اكتشفنا أن منظمة يهودية أمريكية تدعى "الكونغرس الأمريكي اليهودي" تنظم وتمول الجلسات المشتركة بين لجنة الدستور واللوبي لتعزيز الديمقراطية. نحن نعلم أيضًا عن جلسة أخرى عقدها لجنة الدستور مع "الפורوم اليهودي إسرائيل-الولايات المتحدة الأمريكية". في رأينا، يجب أن تجري النقاشات حول الدستور بين مواطني الدولة والمجموعات المختلفة في الدولة. إن دعوة ممثلي المجموعة اليهودية الأمريكية أو أية مجموعة يهودية أخرى من خارج إسرائيل هي خرق للحق الأساسي في مواطنة متساوية.

بناءً على ما تقدم، وطالما لم يحدث تغيير جذري في القضايا المذكورة أعلاه، نحن لا ننوي المشاركة في مداولاتكم. هذا الخيار الواعي يهدف كذلك إلى منع أية حالة مستقبلية تقومون بها باستخدام مجرد مشاركتنا كدليل على شرعية وديموقراطية الإجراء، غير المقبول علينا، من أجل تبرير نتائج غير لائقة.

مع الاحترام،

بروفيسور نديم روحانا،

مدير مركز مدى الكرمل

المحامي نمر سلطاني،

منسق مشروع الرصد السياسي